كلية الحقوق

قسم القانون الجنائي

أثر الجرائم الاقتصادية على نشوء الأزمة المالية العالمية

(دراسة تطبيقية على مصر)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من الباحث

محمد محمد عبد الحميد الكسار

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

أ.د. / عبد الله عبد العزيز الصعيدي (رئيساً)
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ.د. / إبراهيم عيد نايل (مشرفاً وعضواً)
أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ.د. / عمر محمد سالم (عضواً)
أستاذ القانون الجنائي وعميد– كلية الحقوق – جامعة القاهرة

أ.د. / محمد إبراهيم الشافعي (مشرفاً وعضواً)
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة – كلية الحقوق – جامعة عين شمس

١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م

كلية الحقوق

قسم القانون الجنائي

صفحة العنوان

اسم الباحث : محمد محمد عبد الحميد الكسار

اسم الرسالة : أثر الجرائم الاقتصادية على نشوء الأزمة المالية العالمية

دراسة تطبيقية علي مصر

الدرجة العلمية : الدكتوراه.

القسم التابع له : القانون الجنائي.

الكلية : الحقوق.

الجامعة : جامعة عين شمس.

سنة المنح : ٢٠١٦ م

كلية الحقوق

قسم الاقتصاد والمالية العامة

رسالة الدكتوراه

اسم الباحث : محمد محمد عبد الحميد الكسار

اسم الرسالة : أثر الجرائم الاقتصادية على نشوء الأزمة المالية العالمية دراسة تطبيقية علي مصر

الدرجة العلمية : الدكتوراه.

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

أ.د. / عبد الله عبد العزيز الصعيدي (رئيساً)
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة - بكلية الحقوق - جامعة عين شمس

أ.د. / إبراهيم عيد نايل (مشرفاً وعضواً)
أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي - بكلية الحقوق - جامعة عين شمس

أ.د. / عمر محمد سالم (عضواً)
أستاذ القانون الجنائي وعميد- بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

أ.د. / محمد إبراهيم الشافعي (مشرفاً وعضواً)
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة - بكلية الحقوق - جامعة عين شمس

الدراسات العليا

ختم الإجازة : أُجيزت الرسالة : بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

﴿حَتَّى إِذا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنْ الْمُسْلِمِينَ﴾

الأية (١٥) سورة الأحقاف.

الإهـــداء

الى أسرتي الصغيرة
التي تحملت عناء غيابى عنهم
عشر سنوات في البحث العلمي
محاولاً ان أشرفهم
أسال الله أن أكون قد وفقت في ذلك

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله محمد الأمين، وعلى آله وصحبه والأنبياء والمرسلين، وبعد:

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً حتى يبلغ الحمد منتهاه، الحمد لله الذي هدانا إلى ذلك وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله.

أتقدم بخالص الامتنان والتقدير للسيد الأستاذ الدكتور **محمد إبراهيم الشافعي** المشرف على الرسالة على ما قدمه من معونة صادقة ودعم لا محدود وإخلاص وتفاني وإصرار على ظهور البحث في شكل مشرف.

كما أتقدم لأستاذى العالم الجليل السيد الأستاذ الدكتور **إبراهيم عيد نايل** على دعمه ومساندته وتفهمه وصبره وما بذله من وقت وجهد للإشراف على الرسالة وهو ما شرفها بإشراف سيادته عليها.

أتقدم بخالص الشكر والإعزاز والتقدير للسيد الأستاذ الدكتور **عبد الله عبد العزيز الصعيدى** أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق جامعة عين شمس والأستاذ الدكتور **عمر محمد سالم** عميد كلية الحقوق جامعة القاهرة على تفضلهما وتشريفهما لي بالموافقة على الاشتراك فى لجنة المناقشة والحكم على الرسالة سائلاً الله أن يجزيهما خير الجزاء نظير ما بذلاه من جهد ووقت فى سبيل ذلك.

كما أتقدم بكل الشكر لجامعة عين شمس العريقة وبالأخص كلية الحقوق – قسم الدراسات العليا – رئيسا وعميدا ورئيس قسم وإداريين على مساندتهم ودعمهم مما شرفنى بالانتساب لهذا الصرح العلمى الكبير.

و أخيراً الشكر كل الشكر لأساتذتى بكلية الحقوق جامعة الاسكندرية ومكتبة الاسكندرية وزملائى الذين أمدوا لى يد العون فى الحصول على أحدث المراجع العلمية لإثراء البحث .

الباحث

مقدمة عامة

ثمة علاقة وطيدة تربط ما بين الاقتصاد والجرائم؛ فالجرائم بلا شك تؤثر تأثيراً سلبياً على الاقتصاد، بخاصة لو كانت جرائم اقتصادية، أية اعتداءات تحدث على اقتصاد الدولة ؛ فتدمر دخل الأفراد والمجتمع؛ فالجرائم الاقتصادية تمثل هدماً لأعمدة وبناء المجتمع[1].

(1) مما لا شك فيه أن موضوع الجريمة قد حظى باهتمام الباحثين في فروع العلوم المختلفة (الاقتصاد والاجتماع وعلم الوراثة والجريمة وحتى علم السياسة)، ولقد كان وسيظل الهدف الرئيسي لتلك الدراسات هو تحديد أوالتعرف على أسباب الجريمة، بهدف التوصل إلى تدابير أوآليات للقضاء عليها أوعلى الأقل الحد منها، إلا أن البحث الاقتصادي في مجال الجريمة تأخر كثيراً حيث ترك المجال لأساتذة علم الاجتماع والجريمة، ولكن التحليل الاقتصادي للجريمة ينطوي على مستوى أعلى من الأهمية خاصة بالنسبة لصانعي القرار، فلو تبين مثلاً أن عدم العدالة في التوزيع أوالبطالة هى السبب الرئيسي في ارتفاع معدلات الجريمة، فإن الأمم ستكون أكثر نجاحاً وتقدماً لو تعاملت مع مسألة عدم العدالة في التوزيع أوالبطالة وليس مجرد ضخ الأموال لمحاربة الجريمة في صورة أعداد أكبر من رجال الأمن أوالقضاء، أومستويات عليا من العقاب... إلخ. وقد أسهم عدد كبير من علماء الاقتصاد وآخرون بمن فيهم علماء الاجتماع بدراسات متعددة لتوضيح أثرالعوامل الاقتصادية وعدم المساواة الاجتماعية في تشكيلاً لعوامل الأساسية للانحراف والجريمة وفي إطار هذا الاتجاه حيث تكون معدلات الجريمة مرتفعة تكون البنية الاقتصادية ضعيفة ويتمثل هذا الضعف في إهمال المشاريع الاقتصادية الحيوية ونمو البطالة وتزايد معدلات الخراب وتدمير الأشياء والممتلكات بسبب الافتقار إلى الخدمات العامة والدعم المالي ويمكننا القول (أن المدخل الأساسي للسيطرة على الجريمة ومحاولة منعها أوضبطها له صلة قوية بما أصبح يعرف اليوم بالتحليل الاقتصادي للجريمة).وتفوق مخاطر الجرائم الاقتصادية أي نوع آخر من الجرائم وذلك لأن آثارها قد تشمل أجيالاً وحياة آلاف من البشر؛ فهناك اقتصاد الدولة أوالشركات والمؤسسات الكبرى يؤدي إلى كوارث مالية واجتماعية تهدد حياة العاملين فيها وضياع لمدخراتهم ومصادر دخلهم، كما أن التلوث في البيئة يؤدي إلى الأضرار الفادحة بحياة الإنسان والثروة الزراعية والحيوانية، فينتج عنها الموت أوانتقال الأمراض القاتلة إليه.وهناك العديد من أنواع الجرائم الاقتصادية التي تختلف من مجتمع لآخر باختلاف نظمه الاقتصادية وتطوره الحضاري، إلا أنه مع التطور السريع الذي يمر به العالم فإن ذلك يؤدي إلى استحداث أنشطة جديدة، وعولمة لأنشطتها الإجرامية وظهور أنواع جديدة من الجرائم الاقتصادية، وهنا مكمن الخطر لأثر هذه الجرائم وتهديدها للنمو الاقتصادي الأمر الذي يصعب حصر

والجريمة الاقتصادية، بالأخص على المستوى الدولي، هي جزء لا يتجزأ مما يسمى بـ "الجريمة الكبيرة" ، بل هي السبب المركزي بتوفيرها الوسائل الضرورية لارتكابها، فعندما يتعاطى أحد عملاً ما في الخفاء يعتبر ذلك جريمة عقابها عادة يكون شديداً، لكن لا يوجد مثلاً قانون يعاقب الذين ينهبون ويحطمون المجتمع والمحيط الاجتماعى في بلد فقير من أجل الحصول على الأرباح.

والمثال على ذلك تغذية النزاعات العرقية وتأجيج الصراعات الاجتماعية والطبقية، وإثارة بؤر التوتر من أجل بيع الأسلحة وتشغيل مصانعها دولية النشاط، فهذا ليس إجراماً حسب القانون، وإن كان نموذجاً للإخلال بروح القانون.

إن العالم يعيش مرحلة من تاريخه ينظم فيها أناس لسرقة الشعوب دون عقاب، فالمحتال البسيط لا يضع حياة الشعوب في خطر، ولكن الذين يتحركون على مستوى عالمي يمكن أن يتسببوا في خلق شروط الجرائم ضد الإنسانية، وعندما تكون الجريمة المالية العالمية وكسب الأرباح بلا ضوابط وبمنأى عن القانون، وعندما يشتد في الآن نفسه قمع الحركة الاجتماعية تتفاقم الفوارق ويشتد غضب ضحايا الجريمة الاقتصادية.

نتائجها وتحديدها لانها تشمل كل ما يلحق الضرر بعمليات الثروة والتوزيع والتجارة والتصنيع أوتداول واستهلاك السلع والخدمات وتهدد الثروات البيئة من نبات وكنوز معدنية وثروات بحرية، فتشمل تخريب الأراضي الزراعية وتبويرها ودفن النفايات النووية في باطن الأرض أوالبحر والتخلص من النفايات المؤينة الناتجة من استهلاك المصانع أوالاستخدامات البشرية في الحياة اليومية، وكذلك إنتاج وزراعة المخدرات الطبيعية على حساب الأراضي الزراعية، أوتصنيع المخدرات والمؤثرات بطرق كيميائية، وكذلك التنافس غير المشروع كأغراق الأسواق وتقليد وتزوير المنتجات الاستهلاكية وتزوير العلامات التجارية واحتكار السلع، بالإضافة إلى الجرائم المتعلقة بالحاسوب من برمجة عمليات وهمية أوتزوير معلوماتها، وكذلك الاختراق أوالتجسس للحصول على معلومات بهدف التخريب أوتحقيق ارباح مالية وفي ظل العولمة وهيمنة التجارة العالمية على الدول كافة وبسبب عوامل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتقنية التي ينشدها العالم سيترتب عليها بلا ادنى شك أنواع جديدة للجرائم الاقتصادية وستنشط الجريمة المنظمة التي تشمل انماطا وانشطة منحرفة هى بحد ذاتها اقتصادية خطيرة. ليوتي نابوليوني، **الاقتصاد العالمي الخفي**. ترجمة لبنى عامر، الدار العربية للعلوم، بيروت، ١٩٩٨.

والجريمة الاقتصادية، كما سنرى تفصيلاً، هي كل عمل أو امتناع يقع بالمخالفة للقواعد المقررة لتنظيم أو حماية السياسة الاقتصادية للدولة إذا نص على تجريمه فى هذا القانون أو فى القوانين الخاصة فالعمل، أو الامتناع سواء، المهم أن تكون نتيجة أي منهما هى مخالفة قاعدة وضعها المشرع؛ فالسياسة الاقتصادية للدولة ومشروعتها الاقتصادية وأمنها الاقتصادى، بل وكل بنيانها الاقتصادى، وضع القانون قواعد تحميل ومخالفتها تشكل جريمة ونحن نرى أن الجريمة الاقتصادية هى كل اعتداء على مصلحة تتعلق باقتصاد الدولة أو أفرادها أو السياسية الاقتصادية المتبعة بها حيث يمثل هذا الاعتداء، مخالفة لنص او لأئحة نص عليها القانون، فالقانون يحدد ما يعتبر جرائم اقتصادية، ومَن يتعدى على ما حدده القانون من جرائم اقتصادية يكون آثماً ومستحقاً للعقاب ولقد اتبع القانون الجنائى معياراً محدداً فى تحديد الجرائم الاقتصادية هو الجرائم الماسة بسياسة الدولة الاقتصادية أو أمنها الاقتصادي.

قانون العقوبات الاقتصادى:

يهدف هذا القانون إلى حماية السياسة الاقتصادية ومظهر هذه السياسة التشريعات الاقتصادية التي تصدرها الدولة فالجرائم الاقتصادية تدخل قانون العقوبات لحماية الاقتصاد القومي؛ فالمشرع يحمى سياسته الاقتصادية بالتهديد وبإجراءات شديدة تصيب المخالفين.

ولقد تدخل قانون العقوبات لحماية مصالح مختلف جوانب الحياة ومن بينها الجانب الاقتصادي باعتبار أن الاقتصاد هو روح الدولة وعمادها وأهم ما يجب على الدولة أن تحميه؛ فالحارس يحمي خزانة الشركة أكثر من الشركة نفسها، فكذا الاقتصاد هو خزانة الدولة؛ لذا تدخل المشرع لحمايته أكثر من أي فرع فى الدولة، هنا نشأ قانون العقوبات الاقتصادي الذي يعنى بالجرائم الاقتصادية، ويضع لها حصراً، ولمخالفتها عقوبة، ويمكننا أن نرى اتخاذ أهداف كل من قانون العقوبات والاقتصاد وسيرهما معاً فى مجرى واحد وحينما اندمجت أهداف قانون العقوبات الاقتصادي أصبحت كالتالى: